الباب الثاني

المقاومة هي السبيل

الفصل الأول

لو كنت فلسطينيًّا

المقاومة ـ والمقاومة وحدها مهما كانت وسيلتها أو ثمنها أو نتائجها ـ هي السبيل الوحيد أمام الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه، وتحقيق آماله المشروعة في الحرية والاستقلال، ولمواجهة العربدة الصهيونية. كما أنها هي الرد على تخاذل سلطة رام الله، وعلى انسداد الأفق السياسي. وهي ـ باعتراف اليهود أنفسهم ـ حق مشروع للشعب الفلسطيني لكي يبقى على قيد الحياة في ظل الإجراءات الإسرائيلية التعسفية مثل: الحصار، والجدار، وسرقة المياه الفلسطينية، ومنع لـمِّ شمل الأسر، وسلب الأراضي، وتدمير المزروعات، والاحتجاز القسري، وتهويد الأرض والمقدسات، وتزوير التاريخ، إلى غير ذلك من جرائم الاحتلال.

لو كنت فلسطينيًّا

يقول يوسي ساريد تحت هذا العنوان: «تحدثت هذا الأسبوع مع طلابي عن حرب غزة في إطار درس عن الأمن القومي. أحد الطلاب، الذي أعرب عن مواقف تميل قليلًا إلى اليمين، نجح في مفاجأتي. دون أي استفزاز من جانبي، فتح قلبه واعترف: لو كنت شابًّا فلسطينيًّا لقاتلت اليهود حتى الإبادة، حتى بوسائل إرهابية. كل من يقول شيئًا آخر يكذب عليك.

أقواله رنَّت في أذني كأقوال معروفة، سبق لي أن سمعتها ذات مرة. فجأة تذكرت:

قالها قبل نحو عشر سنوات وزير دفاعنا إيهود باراك. جدعون ليفي سأله في حينه بصفته مرشحًا لرئاسة الوزراء، ماذا كنت ستفعل لو وُلدت فلسطينيًّا؟، فأجابه باراك بصدق: كنت سأنضم إلى منظمة إرهابية»[1].

ليفني: المس بجنود الجيش الإسرائيلي ليس إرهابًا

في اعتراف مهم بمشروعية مقاتلة المنظمات الفلسطينية لإسرائيل، نشرت صحيفة يديعوت تصريحات مهمة لوزيرة الخارجية: «قالت ليفني في مقابلة مع شبكة آي. بي. سي الأمريكية: إن المخربين الانتحاريين الذين يعملون ضد جنود الجيش الإسرائيلي ليسوا إرهابيين. وحسب أقوالها يجب التمييز بين من يحاول المس بالجنود وبين من يحاول قتل المدنيين.

فواصل الصحافي الضغط: هل تسميهم مقاتلي حرية ؟. قالت ليفني: لا، ولكن هذا كفاح أكثر شرعية من قتل مواطنين ـ أطفال، ونساء، ورجال ـ في الشوارع وفي المجمعات التجارية. من يقاتل الجنود الإسرائيليين هو عدو، ونحن سنقاتل ضده. ولكني أؤمن أن هذا ليس ضمن تعريف الإرهاب إذا كان الهدف جنودًا»[2].

ما دام الاحتلال مستمرًا

يقول جدعون ليفي: «دم على اليدين: من الأفضل لإسرائيل ألا تستخدم هذا المصطلح، فالدم موجود على أيادي الجميع، إسرائيليين وفلسطينيين، ومن الأفضل عدم السؤال عن هوية اليدين الأكثر احمرارًا. كما أن مصطلح إرهابيين هو مصطلح خلافي. إن كان قتل المدنيين الأبرياء إرهابًا، فما الذي سندعيه حينئذ ؟. الفلسطينيون سيواصلون محاولات الاختطاف وقتل الجنود قدر استطاعتهم على الأقل ما دام بقي الاحتلال مستمرًا»[3].

لنار القسام هدف إستراتيجي

يقول أفيف ليفي: «لنار القسام هدف إستراتيجي: ممارسة الضغط بهدف فتح المعابر بين

---

(١) يوسي ساريد، لو كنت فلسطينيًّا، هآرتس ٢/ ١/ ٢٠٠٩.

(٢) ليفني: المس بجنود الجيش الإسرائيلي ليس إرهابًا، يديعوت، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٣) جدعون ليفي، أمناء الكرامة الإسرائيلية المهدورة، هآرتس، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٩.

إسرائيل والقطاع، تلك التي من خلالها نطبق نحن مفهوم الاحتلال من الخارج. فإسرائيل لن تخرج من غزة أبدًا. صحيح بالطبع، فككنا المستوطنات، وسحبنا الجيش إلى حدود غزة ؛ ولكنّ الاحتلال لم نوقفه للحظة. بالإجمال، استبدلنا الاحتلال من الداخل باحتلال من الخارج. إسرائيل تقرر أنه لن يكون لغزة ميناء أو مطار، وهي تتدخل وتسيطر على الاقتصاد، والكهرباء، والماء، والغذاء لغزة. وهكذا، فإن إسرائيل تُملي كل شاردة وواردة في حياة مليون ونصف المليون سجين في أكبر سجن في العالم»[1].

ويقول جدعون ليفي: «من يتمعن بمصداقية ونية خالصة بتسلسل الأحداث في الأشهر الأخيرة سيكتشف أن لصواريخ القسام سياقها: هذه الصواريخ تُطلق دائمًا تقريبًا بعد عمليات الاغتيال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، وهي كثيرة. مسألة من الذي كان البادئ ليست مسألة صبيانية في هذا السياق. الجيش الإسرائيلي عاد إلى عمليات الاغتيال بكل قوة وعنفوان، ومن بعد ذلك جاء تصاعد إطلاق صواريخ القسام. هذه هي الحقيقة التي يخفونها»[2].

التاريخ لم يبدأ مع صواريخ القسام

تقول عميره هاس: «التاريخ لم يبدأ مع صواريخ القسام. ولكن بالنسبة لنا، التاريخ دومًا يبدأ عندما يؤلمنا الفلسطينيون. فمنذ قيام السلطة الفلسطينية، اشتدت آلة الهذر الإسرائيلية عن حجم الخطر العسكري المحدق بنا من الفلسطينيين. وعندما ينتقلون من الحجر إلى البندقية، ومن الزجاجة الحارقة إلى العملية الانتحارية، ومن العبوة الجانبية إلى القسام، ومن القسام إلى الجراد، ومن منظمة تحرير فلسطين إلى حماس، يقولون عندنا بهتافات النصر: قلنا لكم. هم ليسوا ساميين. ولما كانوا هكذا، فمسموح لنا أن نعربد»[3].

حتى في الحرب الحالية، فإن إسرائيل هي التي نقضت التهدئة لا فصائل المقاومة، تعترف بذلك هاآرتس في افتتاحيتها، فتقول: «إن نقض إسرائيل للتهدئة في نوفمبر (تشرين الثاني) عجل التدهور الذي أفضى إلى الحرب»[4].

---

(١) أفيف ليفي، منقطعون عن الواقع، معاريف، ١١/ ١/ ٢٠٠٩.

(٢) جدعون ليفي، أطفال الحرب، هاآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠٠٧.

(٣) عميره هاس، التاريخ لم يبدأ مع القسام، هاآرتس، ١٤/ ١/ ٢٠٠٩.

(٤) أسرة التحرير، ما هي أهداف ضرب غزة تحديدًا، هاآرتس، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

المقاومة هي السبيل لتحرير الأسرى

«قامت إسرائيل منذ بداية الاحتلال، باحتجاز قرابة سبعمائة ألف فلسطيني من الرجال والنساء والأطفال. ووفقًا للتقديرات، كان يوجد في ١ يونيو (حزيران) ٢٠٠٩، قرابة ٨١٠٠ سجين سياسي فلسطيني محتجزين في إسرائيل، من بينهم ٦٠ امرأة و ٣٩٠ طفلًا. ومعظم هؤلاء المحتجزين هم أفراد يقوم باتهامهم أو بإدانتهم نظام من المحاكم العسكرية الإسرائيلية، تُقيَّد في ظله تقييدًا شديدًا حقوق الفلسطينيين فيما يتعلق بإجراء محاكمات عادلة . ويُحتجز كثيرون منهم احتجازًا إداريًّا كما يُحتجز البعض بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين الإسرائيلي»[١].

«وقد أسفرت التدابير القانونية المُتخذة منذ إعادة انتشار إسرائيل من غزة في عام ٢٠٠٥ عن معاملة المحتجزين الغزيين معاملة مختلفة. فقد صدر في عام ٢٠٠٦ قانون يغيِّر ضمانات المحاكمة العادلة ولا ينطبق إلا على المشتبه فيهم الفلسطينيين وأغلبيتهم الساحقة من غزة، وفقًا لمصادر الحكومة الإسرائيلية. وقد عُلِّق في عام ٢٠٠٧ تطبيق برنامج الزيارات الأسرية التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة، مما يمنع جميع وسائل الاتصال بين السجناء المنتمين إلى غزة والعالم الخارجي»[٢].

«من بين هؤلاء الأسرى: عرب من إسرائيل و٤٨٥ أسيرًا من منطقة القدس و٧١٠ حُكم عليهم بالسجن المؤبد[٣]، ٢٨٧ أمضوا ما يزيد على ١٥ عامًا، و٣٢٠٥ متزوجين»[٤].

هؤلاء الأسرى لا سبيل إلى تحريرهم إلا بالمقاومة وأسر جنود إسرائيليين، ليس بغرض تحرير الأسرى فحسب، بل أيضًا للضغط على المجتمع الإسرائيلي ودفعه للانهيار، وللوصول إلى تحقيق نتائج سياسية، يقول بن كاسبيت: «إن روح إعادة الجنود إلى البيت بأي ثمن في الحقيقة بدعة داحضة خطرة، وهذيان مجنون يدير رءوس الجمهور الإسرائيلي.

---

(١) تقرير بعثة جولدستون، الموجز التنفيذي، الأمم المتحدة، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩، ص ٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧.

(٣) المؤبد في القانون الإسرائيلي ٩٩ سنة. وهناك الكثير من الأسرى محكوم عليهم بمؤبدات كثيرة، مثل: الأسير عبد الله البرغوثي: ٦٣ مؤبدًا أي ٦٢٣٧ عامًا، الأسير حسن سلامة: ٤٢ مؤبدًا أي ٤١٥٨ عامًا، والأسيرة أحلام التميمي: ١٦ مؤبدًا أي ١٥٨٤ عامًا.

(٤) يوناتان داحوح ـ هاليفي، من يحبط النمو الفلسطيني، يديعوت، ١١/ ٣/ ٢٠٠٩.

إطلاق جندي مختطف بأي ثمن هو تحريف فظيع تضخم بإزاء أعيننا في غضون جيل من السلوك الفاسد. هو انتحار ذاتي لا يوجد شبيه له في أي دولة أخرى في العالم.

لا يجلس في الجانب الآخر أناس صُم أو عُمي. فهم يرون المشاهد، ويسمعون الأصوات. وهم ينظرون بعجب مخلوط بلهو إلى انهيار المجتمع الإسرائيلي. ويعلمون أن كل ما يجب أن يفعلوه هو الاستمرار في اختطاف الجنود»[1].

* * *

(١) بن كاسبيت، ماذا يساوي حصارنا كله لغزة؟ معاريف، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٨.

الفصل الثاني

السجن الكبير

عاشت غزة وما زالت تعيش حصارًا كاملًا، تفرضه إسرائيل، في ظل صمت دولي مخزٍ، وعجز عربي مُشين يصل في بعض الأحوال إلى حد التآمر. هذا الحصار لا تعيشه غزة وحدها، بل هي حالة مفروضة ـ ولكن بأشكال مختلفة من قبل الاحتلال ـ على مجمل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشريف.

شعب بلا حقوق

في ندائها الطارئ عن الأوضاع الإنسانية للأراضي العربية المحتلة، تتحدث وكالة تشغيل وغوث اللاجئين «الأونروا» عن الأوضاع المأساوية للشعب الفلسطيني، فتقول: «إن الحقوق والحريات التي يحق للفلسطينيين التمتع بها بموجب القانون الدولي لا يزال يجري تجاهلها بشكل روتيني، أو تُنتهك دون عقاب. وتشمل هذه الحقوق: الحق في الحياة، والأمن، وحرية التنقل، والعمل، والخدمات الأساسية، والتعليم، والمأوى، والمستوى اللائق للمعيشة، والحماية من التهجير القسري، والحق الشامل لتقرير المصير.

إنكار هذه الحماية للمدنيين الفلسطينيين في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مخيمات اللاجئين فاقم من أوضاعهم على نطاق واسع، وجعلهم يعتمدون بصفة أساسية على برامج الإغاثة التي يمكنها التخفيف من الآثار السيئة للأزمة، ولكنها غير كافية لمحو آثارها.

في الواقع، والأزمة تدخل عامها التاسع، فهناك دلائل على أن فعالية المساعدة الإنسانية في الحد من الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة آخذة في الانخفاض، كما أن الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات آخذة في الاتساع»[1].

أربعة عقود من السيطرة

يتحدث المفكر اليهودي آفي شليم عن مأساة قطاع غزة، فيقول: «أربعة عقود من السيطرة الإسرائيلية تسببت في أضرار لا تُحصى في اقتصاد قطاع غزة. فهناك عدد كبير من السكان من لاجئي ١٩٤٨، والذين تم حشرهم في ذلك الشريط الصغير جدًّا من الأرض حيث لا بُنى تحتية ولا مصادر طبيعية. غزة حالة استثنائية قاسية من اللاتنمية المتعمَّدة. لقد حولت إسرائيل سكان غزة إلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وحولت غزة إلى سوق أسيرة ومُقيَّدة للسلع الإسرائيلية. كما قامت إسرائيل بشكل ناشط بعرقلة تطوير الصناعة المحليَّة. كل ذلك لكي تجعل الأمر مستحيلًا على الفلسطينيين لإنهاء تبعيتهم لإسرائيل، أو حتى لتأسيس الدعامات الاقتصادية الضرورية للاستقلال السياسي الحقيقي»[2].

حالة كلاسيكية من الاستغلال الاستعماري

«إن غزة هي حالة كلاسيكية من الاستغلال الاستعماري في حقبة ما بعد الاستعمار. إن تلك المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة لا هي شرعية ولا هي أخلاقية، بل إنها تشكل عقبة كأداء أمام السلام. بل أكثر من ذلك، أنها أداة ووسيلة من وسائل الاستغلال، ورمز للاحتلال البغيض.

في غزة عام ٢٠٠٥، كان عدد المستوطنين اليهود فقط ثمانية آلاف مقارنة مع ١,٤ مليون من السكان المحليِّين. رغم ذلك سيطر المستوطنون على ٢٥٪ من الأرض، و٤٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، وحصَّة الأسد من مصادر المياه الشحيحة.

---

(١) الأونروا، نداء الطوارئ ٢٠٠٩، مكتب الإعلام، ص ٤، والنداء أصلًا بالإنجليزية ويمكن تحميله من على موقع الأونروا.

(٢) آفي شليم، كيف تسببت إسرائيل في وضع غزة على شفا كارثة إنسانية؟ الجارديان، ٧/ ١/ ٢٠٠٩، نقلًا عن موقع إسلام ديلي.

يعيش ـ وبشكل ملاصق لهؤلاء الدخلاء الأجانب ـ أغلبية كبيرة من سكان غزة في فقر مدقع، وبؤس لا يمكن تصوره. ثمانون بالمائة من هؤلاء الغزيين يقتاتون على أقل من دولارين في اليوم.

إن الأوضاع والظروف المعيشية في ذلك الشريط الصغير ستظل دومًا إهانة للقيم المتحضِّرة، كما ستظل مادة قويَّة مهيئة للمقاومة، وتربة خصبة للتطرُّف السياسي»[1].

سجن في الهواء الطلق

«صحيح أن إسرائيل سحبت المستوطنين من القطاع، ولكن فعليًّا، استمر الجنود في السيطرة على جميع المعابر الموصلة إلى قطاع غزة سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو.

قطاع غزة تحول إلى سجن كبير، ولكن في الهواء الطلق. وأصبح سلاح الجو الإسرائيلي يتمتع بحرية مطلقة في إسقاط القنابل أو تفجير القنابل الصوتية. طائراته تحلق على ارتفاع منخفض خارقة جدار الصوت، ولا بأس بترويع السكان التعساء في هذا السجن الكبير»[2].

رفض الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني

«إسرائيل لديها تاريخ طويل من العمل السري بالتعاون مع الأنظمة العربية الرجعية لقمع القومية الفلسطينية. وعلى الرغم من كل تلك العوائق، إلا أن الشعب الفلسطيني نجح في بناء الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في العالم العربي، إن استثنينا لبنان تجاوزًا. ففي يناير (كانون الثاني) عام ٢٠٠٦، وبعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة للمجلس التشريعي وصلت إلى السلطة حكومة بقيادة حركة حماس. إلا أن إسرائيل رفضت الاعتراف بحكومة حماس المنتخبة ديمقراطيًّا بدعوى أن حماس بكل بساطة هي منظمة إرهابية محضة.

أمريكا والاتحاد الأوروبي ـ بلا مواربة ولا خجل ـ انضما إلى إسرائيل في نبذ وتشويه سمعة حماس المنتخبة شعبيًّا. وذهبوا جميعًا أكثر من ذلك عندما حاولوا الإطاحة بها عن

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.

طريق حجب عائدات الضرائب والمساعدات الخارجية عنها. وقاموا برسم حالة سريالية حول تلك الحكومة المنتخبة ـ ومعهم جزء كبير من المجتمع الدولي ـ بفرضهم عقوبات اقتصادية ليس على المحتل الغاصب، بل على صاحب الحق الشرعي، ليس ضد الظالم، ولكن ضد المظلوم»[1].

العقاب الجماعي

«استمرت إسرائيل بعد اتفاق التهدئة بفرض الحصار على غزة. وهو من وجهة نظر حركة حماس يشكل خرقًا لاتفاقية التهدئة. وقامت إسرائيل كذلك خلال التهدئة بمنع أيَّة صادرات بمغادرة غزة، في انتهاك واضح وصريح لاتفاقية عام ٢٠٠٨؛ مما تسبب في انخفاض حاد في فرص العمالة. النسبة الرسمية المعلنة للعاطلين عن العمل في القطاع هي ١ , ٤٩٪.

كل ذلك لم يكفِ إسرائيل، بل واصلت ضغطها على القطاع، فقيدت بشكل كبير عدد الشاحنات التي تنقل المواد الغذائية والوقود، وأسطوانات غاز الطهي، وقطع الغيار لمحطات الصرف الصحي والمياه، والإمدادات الطبية التي يحتاجها القطاع. إنه من الصعوبة بمكان فهم كيف يمكن لتجويع السكان في القطاع وتجميد حياتهم أن يسهم في حماية الشعب على الجانب الإسرائيلي للحدود مع القطاع ؟! حتى لو افترضنا جدلًا أن هذه الإجراءات ستحقق الهدف، ولكن هل هي مقبولة أخلاقيًا، أم هي شكل من أشكال العقاب الجماعي المحرمة بقوة في القانون الدولي الإنساني»[2].

غزة في شعب أبي طالب

تنقل لنا ماري كولفن مراسلة جريدة التايمز اللندنية صورة مأساوية عن آثار هذا الحصار الظالم المفروض على غزة، فتقول: «القوافل القليلة التي تسمح لها إسرائيل بالمرور عبر بواباتها ـ التي غالبًا ما تحمل شعار الأمم المتحدة ـ تنتظر أيامًا طويلة من أجل الحصول على الإذن من السلطات الإسرائيلية للدخول.

التقيت خلال وجودي في القطاع بالسيدة جندية أبو عمرة وابنتها اللتين كانتا تجمعان

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.

العشب من أجل طبخه. تقول السيدة جندية: إن هذه الأعشاب هي زادنا اليومي. ففي كل يوم أستيقظ، وأبدأ بالبحث عن أي أخشاب أو أوعية بلاستيكية من أجل حرقها واستخدامها كوقود، وأبدأ بالدعاء إلى الله من كل قلبي لأجد ما يكفي لطهي تلك الأعشاب. وتقول الابنة: لا أتذكر آخر مرة رأيت فيها الفاكهة.

ما شاهدته بأم عيني أن تلك الفتاة كانت ترتدي بنطلونًا به الكثير من الرقع وممزق حول الركبتين، وكانت أيضًا حافية القدمين.

تحصل الأسر الفلسطينية على الطاقة الكهربائية لست ساعات، وليوم واحد في الأسبوع. ويتم توفير بعض احتياطات غاز الطهي من خلال التهريب عبر الأنفاق المحفورة بين مصر والقطاع.

أسعار السلع مرتفعة للغاية، وهي ليست في متناول الأفراد العاديين، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر عبوة الأرز في الأسبوع الماضي من ٨٠ شيكلًا[١] إلى ٣٨٠ شيكلًا حاليًّا.

وتتحمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مسئولية إطعام مليون لاجئ في القطاع. يقول جون كينج مدير الوكالة في القطاع: لقد انهار الاقتصاد، ولا يوجد هناك صادرات أو واردات. قبل أسبوعين نفد ما كان لدينا من أغذية لأول مرة منذ ستين عامًا. كنا نُدخل يوميًّا من سبعين إلى ثمانين شاحنة، أما الآن فكل ما نستطيع إدخاله هو ١٥ شاحنة فقط، هذا إذا كانت البوابات مفتوحة. وذكر أن ما لدى الوكالة من أغذية يكفي فقط لمدة أربعة أيام. في هذه الأثناء سيستمر أهل غزة في المعاناة، وسيتوجب على جندية أبو عمرة وأسرتها أن يستمروا في أكل الأعشاب في المستقبل المنظور ولمدة لا يعلمها إلا الله»[٢].

مرحى للمعكرونة

تتحدث عميرة هاس عن بشاعة هذا الحصار فتقول: «عندما تبين لسيناتور أمريكي أن إسرائيل تحظر إدخال المعكرونة إلى قطاع غزة، عصفت البلاد. منذ ذلك الحين، يضم مسئولو الجهاز الأمني الإسرائيلي الكبار الشعرية إلى قائمة المستهلكات الزائدة ؟ لكن:

---

(١) الدولار يساوي ٣,٧٥ شيكلات. أي أن عبوة الأرز قد ارتفع سعرها من ٢١,٣ دولارًا إلى ١٠١,٣ دولار أي خمسة أضعاف سعرها تقريبًا.

(٢) ماري كولفن، ما وراء الحصار على قطاع غزة، الوطن الكويتية، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٨

• ماذا عن أب من غزة لا يسمح جنرالات إسرائيليون لابنه الإسرائيلي بزيارته، بعد سبع سنين لم يلتقيا فيها ؟

• ماذا عن ابن لا يمكنه منفذوا الأوامر العسكرية من الخروج لوداع أمه المحتضرة في الأردن ؟

• أو عن مخطوبة لا يحل لها أن تسافر للزواج في الضفة ؟ من المحقق أن العُرس مؤامرة فلسطينية للإخلال بالتوازن السكاني !!

هذه هي معايير التصنيف الساخرة التي حددتها حكومات إسرائيل قبل الانفصال، وقبل أسر جلعاد شاليط، وقبل سيطرة حماس على القطاع، والتي تُملي واقع الحصار الذي يعيشه مليون ونصف المليون من البشر، نصفهم من الأولاد»[1].

من النزر اليسير إلى القطرات المتقطعة

تحت عنوان «غزة تناضل من أجل البقاء على قيد الحياة» بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠٠٨، يكشف تقرير لمنظمة العفو الدولية عن مدى تردي الأوضاع الإنسانية في القطاع الصامد قُبيل حرب غزة، ويكشف أيضًا عن الدور الإسرائيلي في صنع هذه المأساة في انتهاك واضح وفج لأحكام القانون الدولي، وفي تنصل بيِّن من مسئولياتها التي يُلزمها بها القانون الدولي كدولة احتلال، يقول التقرير: «أخذ الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة يجرُّ على سكانه عواقب أشد خطورة من أي وقت مضى. ففي الشهر الماضي، انخفضت إمدادات المساعدات الإنسانية والضرورات الأساسية من النزر اليسير إلى القطرات المتقطعة.

فمع منع مرور المؤن أكثر فأكثر، أغلقت معظم المطاحن أبوابها؛ لأنها ليس لديها كمية تُذكر من الحبوب. وبات الناس ـ الذين حُرموا منذ فترة طويلة من العديد من المواد الغذائية ـ لا يجدون حتى الخبز في بعض الأحيان. ونفد احتياطي المواد الغذائية منذ زمن طويل. ولم تعد الكميات الزهيدة التي يُسمح بإدخالها إلى غزة تكفي لتلبية الاحتياجات المباشرة للناس. ولا تستطيع العائلات أن تعرف ما إذا كان أطفالها سيحصلون على قوت يومهم في اليوم التالي. وحتى عندما تتوفر لدى الناس مواد غذائية، فإنهم يفتقرون إلى الغاز

(١) عميرة هاس، مرحى للمعكرونة، هاآرتس، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

والكهرباء لطهيها. ففي الأسبوع الماضي، سُمح بإدخال أقل من ١٠٪ من الاحتياجات الأسبوعية لغاز الطبخ.

كما أن نقص الوقود والكهرباء وقطع الغيار يتسبب في مزيد من تدهور البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الضرورية يومًا بعد يوم. وتعمل ٨٠٪ من الآبار الآن بطاقة منخفضة، ولا تتوفر إمدادات المياه إلا لبضع ساعات كل بضعة أيام. وفي الأوقات التي تتوفر فيها المياه، لا توجد كهرباء أو وقود لضخها إلى الشقق في المباني. كما أن نقص الكلور يُزيد من مخاطر تفشي الأمراض التي تنتقل عن طريق الماء.

إن عمليات الإطفاء التي تحدث بشكل معتاد تسبب خللًا في جميع جوانب الحياة لجميع الناس. فالمستشفيات تكابد لتوفير الطاقة للأجهزة التي تنقذ أرواح البشر، وأصبحت المحافظة على خدمات الغسيل وغيرها من الخدمات الأساسية في تلك المشافي أكثر صعوبة.

وحتى المرضى الذين يحتاجون إلى معالجة طبية غير متوفرة في غزة يُمنعون غالبًا من العبور إلى خارج القطاع. وقد قضى عشرات الأشخاص نحبهم في العام الماضي، بينما كان بالإمكان إنقاذ حياتهم لو سُمح لهم بالسفر»[١].

أين ضمير العالم ؟

إن الأرقام الواردة في التقارير الدولية تصدمنا بواقع مأساوي، السكوت عليه جريمة، وعدم السعي لتغييره إثم وكبيرة:

- «يعتمد ٨٠٪ من السكان الآن على المعونات الدولية، بالمقارنة مع ١٠٪ قبل عقد من الزمن.
- أدت القيود المفروضة من قبل إسرائيل إلى ارتفاع تكلفة المساعدات الغذائية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا إلى عشرين دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد في اليوم الواحد مقارنة بثمانية دولارات أمريكية في ٢٠٠٤»[٢].
- «الأكثر عرضة للضرر هم الأطفال، الذين يشكلون زهاء ٥٦٪ من سكان غزة.

---

(١) منظمة العفو الدولية، غزة تناضل من أجل البقاء على قيد الحياة، موقع منظمة العفو الدولية، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٢) منظمة العفو الدولية، محاصرون ـ العقاب الجماعي، موقع منظمة العفو الدولية، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٨.

• نسبة كبيرة من السكان يعانون من سوء التغذية، وأكثر من نصفهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

• كان للقيود الإسرائيلية على الطعام والوقود وغيرها من السلع الأساسية، وكذلك الصادرات الزراعية والصناعية من غزة أثر مدمر على الاقتصاد في غزة. ففي التقرير ربع السنوي للبنك الدولي الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨، ذكر أنه بسبب الحصار في غزة ما زالت ٢٪ فقط من المؤسسات الصناعية تعمل، وتراجع التوظيف بالمجال الصناعي من خمسة وثلاثين ألف شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ثمانمائة وأربعين شخصًا، وضاعت أربعون ألف وظيفة في المجال الزراعي.

• بحلول عام ٢٠٠٨، كان ٨٠٪ من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية، وزهاء ٧٠٪ منهم يعيشون في فقر مدقع»[1].

* * *

(١) هيومان رايتس ووتش، حياة الحرمان والخطر : الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، موقع منظمة هيومان رايتس ووتش، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٩.

الفصل الثالث

أوسلو وما أدراك ما أوسلو

في الوقت الذي جنت فيه إسرائيل من اتفاق أوسلو مكاسب سياسية واقتصادية وإستراتيجية كثيرة مثلت نقلة نوعية في المشروع الصهيوني، لم يجنِ الشعب الفلسطيني من وراء هذا الاتفاق إلا المر والعلقم.

إسرائيليًا

يبين إيتان هابر رئيس ديوان إسحق رابين مكاسب إسرائيل من أوسلو، فيقول: «الاتفاق أدى إلى:

- اعتراف عشرات الدول بدولة إسرائيل.
- مجيء أكثر من مائتي شركة دولية إلى إسرائيل لم توافق من قبل على المجيء إلى هنا.
- فتح سبعة مكاتب تمثيل إسرائيلية في دول عربية وبالعكس في تل أبيب.
- نمو اقتصادي بمعدل ٦ ,٧ ٪ لم نشهد له مثيلًا حتى ذلك الحين ومنذ الأزل.
- انخفاض دراماتيكي في معدل البطالة من ١١ ٪ إلى ٦ ,٥ ٪.
- زيارات لرئيس وزراء إسرائيل ـ لأول مرة منذ قيام الدولة ـ إلى بلدان مثل إندونيسيا لم تسمح بمثل هذه الزيارة على مدى عشرات السنين.

- مضاعفة ميزانية التعليم لأول وآخر مرة في تاريخ دولة إسرائيل.
- بناء مطار بن جوريون ٢٠٠٠.
- السلام مع الأردن»[١].

فلسطينيًّا

ما الذي جناه الفلسطينيون من أوسلو ؟! وما الدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية التي تمخضت عن هذا الاتفاق المشئوم ؟! تحت عنوان بالغ الدلالة «قائد دمية»، يتحدث جدعون ليفي عن رأس السلطة الفلسطينية حديثًا مرًّا، فيقول: «محمود عباس ملزم بالبقاء في البيت. من المحظور أن يسافر إلى واشنطن في الظروف الحالية. لقاءاته مع إيهود أولمرت تتحول هي الأخرى إلى مسألة مُهينة ومُذلة لشعبه، ولن تتمخض عن أي شيء جيد.

العقل لا يطيق المزيد من مسرحيات الزيارات الودية الدافئة التي يقوم بها قائد فلسطيني إلى القدس مع لثم خدود زوجة رئيس الوزراء بالقُبلات. هذا الرئيس الذي يهدد في ذات الوقت بوضع مليون ونصف من أبناء شعبه تحت الحصار والتجويع والظلام.

لو كان أبو مازن زعيمًا قوميًّا حقيقيًّا ـ وليس شخصية وهمية صغيرة ـ لكان عليه أن يصرح: لا مؤتمر، ولا لقاءات إلى أن يُرفع الحصار عن غزة. ولو كان يتميز بالمقام التاريخي الرفيع لقال: المؤتمر مع إسماعيل هنية فقط. فهو أيضًا يمثل الفلسطينيين.

وإذا كانت إسرائيل تريد السلام حقًّا وليس مجرد «إعلان مبادئ» لكان عليها أن تحترم ذلك. وعليها أيضًا أن تكون معنية بأن يُعتبر أبو مازن قائدًا في نظر شعبه، وليس فقط دمية مربوطة بخيط تحركه إسرائيل والولايات المتحدة أو اعتبارات قصيرة المدى والنظرة.

غزة بالنسبة له هي «منطقة معادية» الآن بدرجة لا تقل عنها بالنسبة لإسرائيل. بينه وبين إسرائيل الآن وحدة مخزية في المصالح، ولن تكون مفيدة للجانبين.

هو لا يكتفي بعدم معارضة ما ترتكبه إسرائيل في غزة، بل إنه يشاركها في الفرضية الحمقاء التي تعتقد أن الضغط القاسي سيؤدي إلى خضوع حماس وعودة المواطنين إلى

---

(١) إيتان هابر، سيأتي يوم نتوق فيه إلى أوسلو، يديعوت، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٩.

أحضان فتح. بذلك يبرهن أبو مازن على أنه بالفعل ليس صوصًا لم ينبت ريشه بعد ـ كما نعته شارون ـ وإنما دجاجة سخيفة لا تكترث لمصلحة شعبها.

الحد الأدنى المطلوب ممن يحمل اللقب الرفيع «رئيس السلطة الفلسطينية» هو أن يحاول الحرص على مصلحة أبناء شعبه خصوصًا عندما يكونون في ضائقة فظيعة إلى هذا الحد»[1].

المعركة الحاسمة

المعركة الحاسمة للسلطة الفلسطينية ليست مع الاحتلال، وإنما هي وللأسف الشديد مع المشروع المقاوم وعلى رأسه حماس، يقول أفرايم هاليفي رئيس الموساد سابقًا: « قبل نحو أسبوعين أُتيح للجمهور في إسرائيل أن يُطل مباشرة على الاستعدادات والحوارات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قبيل المواجهة القريبة القادمة مع حماس. قادة الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة حلوا إلى جانب قادة السلطة على مائدة إفطار في إحدى أمسيات صوم رمضان، واستغلوا الحدث ليرسموا المسار المخطط له للقضاء على حماس، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. ولهذه المناسبة الاستثنائية دُعي صحافيون إسرائيليون كبار، ولهذا فواضح أنه اُتخذ قرار ليس فقط بالدفع إلى الأمام بالخطة المشتركة، بل وأيضًا بإعطائها فرصة العلانية.

القائد الفلسطيني الجنرال علي، المفعم بثقة عالية بالنفس بأن قواته ستنجح أيضًا في أن تعالج بنجاعة انتفاضة محتملة لحماس في الضفة، والعودة إلى تنصيب حركة فتح كحاكم وحيد وناجع، بل وإعادة النظام إلى نصابه في قطاع غزة.

إسرائيل ملزمة بذلك بسبب منظومة الاتفاقيات التي رسمتها مع الشريك الفلسطيني، وبسبب الحضور الكبير للولايات المتحدة في المعركة. تجربة أمريكية مشابهة فشلت في غزة في صيف ٢٠٠٧، وإلى جانب فقدان المعدات الكثيرة والتمويل الذي اُستثمر في محمد دحلان ورجاله، تضررت مكانة القوة العظمى صديقة إسرائيل ومعقل دعمها.

منذئذٍ ارتفع مستوى حماس إلى مستوى عدو كبير للإدارة في واشنطن، وهي توظف الآن جهودًا مضاعفة ومتزايدة كي تكون نتائج المواجهة التي تلوح في الأفق ـ المواجهة

(١) جدعون ليفي، قائد دمية، هاآرتس، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٧.

الثانية ـ معاكسة لتلك التي كانت قبل سنة. قوات فلسطينية تتدرب بأعداد كبيرة متزايدة على الأراضي الأردنية، شخصيات كبيرة في العاصمة الأمريكية تتابع عن كثب التطورات.

هزيمة قوات الجنرال علي ليست سيناريو مقبولًا أو محتملًا من ناحية إسرائيل أو من ناحية الولايات المتحدة. إننا نأمل في أن تقضي القوات الفلسطينية على حركة حماس، وتعود لتسيطر على غزة، ويكون بوسع إسرائيل والولايات المتحدة الترحيب بالأمر الناجز»[1].

نجحوا فيما لم تنجح فيه إسرائيل

«في قلقيلية، قضت أجهزة الأمن الفسطينية على ستة مطلوبين من حماس بطرق أكثر نجاعة وقسوة بكثير مما كان الجيش الإسرائيلي يفعله. لأن أحدًا لن يشكل لهم لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة أو جولدستون. فقد سمحت أجهزة الأمن الفلسطينية لنفسها بإشعال النار في منزل اختبأ المطلوبون فيه، وبعد ذلك أغرقوه بالمياه. هؤلاء كانوا ستة مطلوبين حاولت إسرائيل أيضًا اصطيادهم خلال فترة طويلة. إلا أن الفلسطينيين قد نجحوا»[2].

هؤلاء الأشاوس هم في واقع الأمر نعام أمام اليهود، يقول نداف هعتسني: «منذ عصر أوسلو، الجيش الإسرائيلي يدخل ويسيطر في كل ثقب وزقاق، وهو يتوغل في كل ساعة لكل مخيم لاجئين، ويحذر على القوات الفلسطينية التجول في الساحات في الليالي»[3].

إعادة عباس إلى غزة هدف رئيسي

من أهداف حرب غزة

«انتهت التهدئة. الجيش الإسرائيلي خرج في عملية الرصاص المصهور. ما هو الهدف الذي يتم من خلاله استخدام الجيش الإسرائيلي في هذه المرحلة ؟ الأمور التي تصرح بها رئيسة كاديما تسيبي ليفني، والقائم بأعمال رئيس الوزراء حاييم رامون، تشير إلى أن الهدف السياسي هو إسقاط حكم حماس حتى يعود تنظيم فتح برئاسة «أبو مازن» لحكم قطاع غزة.

---

(١) أفرايم هاليفي، المعركة الحاسمة، يديعوت، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٨.

(٢) بن كاسبيت، السلطة الفلسطينية تبني نفسها بصورة جيدة وتثبت أنها شريك قوي، معاريف، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٣) نداف هعتسني، هدوء كاذب، معاريف، ١/ ١٠/ ٢٠٠٩.

منذ الخمسينيات، تخيل بن جوريون رعاية إسرائيل لضابط مسيحي ومساعدته على السيطرة على لبنان والتوقيع معه على اتفاق سلام بعد ذلك. في فترة حرب يونيو ١٩٦٧ دعا إيجال يادين إلى احتلال جبل الدروز وإقامة دولة درزية حليفة هناك. في حرب لبنان الأولى ١٩٨٢، جربنا هذا الطريق فاحترقنا. هذا الحلم الخيالي ورطنا في لبنان.

يحاولون اليوم أيضًا إقامة نظم جديدة في الشرق الأوسط بدم جنود الجيش الإسرائيلي. استخدام الجيش الإسرائيلي من أجل التدخل في السياسة الداخلية الفلسطينية ليس أخلاقيًا. الجيش الإسرائيلي موجود من أجل الدفاع عن إسرائيل وليس لخدمة حزب معين عند العدو. هذا التدخل ليس ذكيًا. حماس تسيطر على قطاع غزة لأن هذه رغبة الفلسطينيين هناك. مجرد التفكير بإرسال الجنود الإسرائيليين للمخاطرة بحياتهم لمساعدة عدو لدود للتغلب على عدو لدود آخر في السياسية الداخلية الفلسطينية، هو عمى في البصيرة»[١].

وثيقة خطيرة

تقول صحيفة معاريف: «محافل سياسية رفيعة المستوى في القدس تعرب عن غضبها من سياسة السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة، في كل ما يتعلق بمحاولات تقديم ضباط من الجيش الإسرائيلي وسياسيين إلى المحاكمة أمام المحكمة الدولية في لاهاي على مخالفات لقوانين الحرب.

في وثيقة أُعدت لعناية وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان ورد أن محافل فلسطينية رفيعة المستوى ضغطت على إسرائيل للعمل بشكل حازم لإسقاط حكم حماس.

يدور الحديث عن خطوة كلها ازدواجية مكشوفة. من جهة، ضغطوا علينا كي نضرب حماس في غزة، وشجعوا الخطوة العسكرية. والآن، هم يطالبون بتقديم ضباط إلى المحاكمة. فقد طلبوا أن ننقذ رجالهم في غزة، أن ندخلهم إلى المستشفيات، وأن نقدم لهم المساعدة، طلبوا تحرير سجناء في أعقاب الحملة. كل طلباتهم استجيب لها»[٢].

المشاركة في العدوان

«كشفت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن رئيس هيئة الأركان أرسل رسالة

(١) أوري هاينتر، جربنا في لبنان فاحترقنا، إسرائيل اليوم، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.
(٢) معاريف، في السلطة ضغطوا على إسرائيل لانهيار حماس، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٩.

إلى المستشار القضائي للحكومة، كشف من خلالها عن التعاون غير المسبوق بين الجيش والسلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها خلال الحرب على غزة. وأوضح أن مشاركة السلطة كانت أمنية بالدرجة الأولى، ثم محاربة ميدانية مشتركة بالدرجة الثانية، مؤكدًا على أن الجيش والسلطة عملا جنبًا إلى جنب ضد حركة حماس خلال الحرب»[1].

العمل الأسود

يقول عكيفا الدار: «تركيا غاضبة، والسعودية تغلي، وقطر تقاطع. والضفة الغربية ـ وهي أقرب جماعة إلى مئات القتلى وآلاف الجرحى في قطاع غزة ـ تحتفظ بضبط النفس. بل إن شوارع القدس الشرقية واللد أكثر هياجًا من أزقة جنين ورام الله.

قوات الأمن الإسرائيلية ـ التي استعدت لإمكان أن تنتشر المواجهة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة ـ كادت تبقى بلا عمل. فرجال شرطة السلطة يؤدون العمل بدلًا منها. والضباط الذين سُخِّرُوا من أجهزة أمن السلطة يمتدحون عملهم وتمسكهم بالمهمات.

كم من الوقت سيظل أبو مازن يقوم بالعمل الأسود من أجلنا؟ إلى متى سيوافق رجال شرطته على التعاون مع سلطات الاحتلال ؟ لن تعود فتح إلى غزة راكبة دبابات إسرائيلية دمرت أحياءها. يجب أن تعود فتح إلى هناك فوق رافعات البناء التي ستعيد بناء أنقاضها»[2].

سلطة تحميها حراب الاحتلال

تعليقًا على موقف السلطة الفلسطينية حيال تقرير جولدستون، كتب رئيس الموساد الأسبق أفرايم هاليفي مقالًا يفضح فيه سلطة رام الله، فقال: «سفير السلطة الفلسطينية إلى مؤسسات الأمم المتحدة في جنيف قال عن تقرير جولدستون: إن الشعب الفلسطيني لن يغفر لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إذا سمح بهذه الجرائم أن تفر من العقاب.

من هم الأشخاص الذين يصفهم ممثل رئيس السلطة أبو مازن بالمجرمين؟ أولًا وقبل

---

(١) صالح النعامي، وثيقة إسرائيلية: السلطة قاتلت إلى جانبنا خلال حرب غزة، موقع الصحفي صالح النعامي، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٢) عكيفا الدار، كيف نهزم حماس ؟، هاآرتس، ١٤/ ١/ ٢٠٠٩.

كل شيء وزير الدفاع إيهود باراك الذي قاد الحكومة السابقة لاتخاذ القرار بشن حملة رصاص مصهور، رئيس الأركان أشكنازي الذي قاد الحملة، ورئيس الشاباك يوفال ديسكين الذي لعب دورًا أساسيًّا في ضمان نتائج الحملة. إذن، من هم الأشخاص الذين بفضلهم ينجح أبو مازن في البقاء في مقر حكمه في المقاطعة ؟:

• أولًا وقبل كل شيء، وزير الدفاع إيهود باراك الذي يحث بثبات خطوات التعاون مع السلطة الفلسطينية، ويدفع الحكومة إلى الشروع في مفاوضات على التسويات الدائمة مع هذا الشريك الإستراتيجي.

• رئيس الأركان الذي يقود الوحدات المختارة من الجيش الإسرائيلي التي تواصل الليل بالنهار للقضاء على أعداء «أبو مازن» في الضفة الغربية.

• ويوفال ديسكين الذي يعمق التعاون مع محافل الأمن الفلسطينية الذي ينفذ تعليمات القيادة السياسية بتوفير حراسة زرقاء بيضاء لـ «أبو مازن»، والتي تعني تعريض حياة إسرائيليين للخطر لغرض حماية رئيس السلطة الفلسطينية[1].

* * *

(١) أفرايم هاليفي، اللعبة المزدوجة لأبي مازن، يديعوت، ١/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الفصل الرابع

خيار السلام الزائف

إسرائيل لم تعرف في يوم من الأيام إلا لغة واحدة هي لغة القوة. كما أن مروجي السلام في السلطة الفلسطينية هم في واقع الأمر إما متواطئون مع الاحتلال، أو لاهثون وراء مصالحهم الشخصية على حساب دماء وجراحات وعذابات الشعب الفلسطيني:

دولة واحدة وسجنان

إن ادعاء إسرائيل أنها تريد السلام وسعي البعض وراء هذا السراب، والدخول في مفاوضات عبثية تحت مسميات مختلفة، هو وهم كبير، وتضييع للقضية، ولعب بمصير الشعب الفلسطيني والقدس الشريف. فخيار الدولتين لم يعد قائمًا بل المطروح هو دولة إسرائيلية يهودية بجوارها سجنان عربيان في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعترف بهذه الحقيقة الكاتب الإسرائيلي كوبي نيف، فيقول: «خيار الدولتين واحدة يهودية والثانية عربية فلسطينية تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام لم يعد قائمًا، ولا حتى في الحلم. الدولة الفلسطينية المستقلة التي نريدها أو يمكننا أن نعرضها على الفلسطينيين ليست دولة، بل هزلية دولة.

بين دولة إسرائيل الكبيرة والقوية ومزحة فلسطين مبتورة وضعيفة برعاية إسرائيل لن يقوم ولن يكون سلام أبدًا، بل فقط حرب إلى أبد الآبدين، أو حتى شطب أحد الطرفين.

خيار الدولتين معناه العملي هو دولة واحدة لليهود ـ وبشكل مؤقت أيضًا للعرب

الإسرائيليين وسجنان كبيران للفلسطينيين: سجن مغلق جدًّا في قطاع غزة، وسجن مفتوح في يهودا والسامرة. هكذا تتجسد عمليًّا رؤيا الدولتين، ولا يوجد أي سبيل آخر يمكنها أن تتجسد فيه في الواقع القائم، إلا عبر واقع دولة واحدة وسجنين»[1].

السلام غير مجزٍ: لوبي إسرائيلي ضد السلام

تقول عميرة هاس: «يبدو أن حكومات إسرائيل جميعها قد عرفت منذ ١٩٩٣ لماذا لا ينبغي المسارعة إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين. فهمت الحكومات أن السلام ينطوي على مس شديد بالمصالح الوطنية:

مس بالاقتصاد

الصناعة الأمنية فرع هام للتصدير الإسرائيلي. السلاح والذخيرة والتطويرات التي تُستخدم كل يوم في ميدان التجارب البيتي: غزة والضفة. مسيرة أوسلو ـ والمفاوضات التي لا ترمي إلى الانتهاء ـ سمحت لإسرائيل بالتنكر من مكانتها كقوة احتلال ـ ملتزمة برفاه السكان المحتلين ـ والتعاطي مع المناطق الفلسطينية ككيان مستقل. بمعنى، استخدام أنواع السلاح والذخيرة والقوة التي لم يكن بوسع إسرائيل أن تستخدمها ضدهم بعد عام ١٩٦٧. الحفاظ على المستوطنات يفترض التطوير الدائم لوسائل الأمن، والتي هي خبز الاستهلاك الأمني المتعاظم في العالم الأول: البنوك والشركات والأحياء الراقية إلى جانب ضواحي الفقر والجيوب العرقية التي ينبغي قمع تمردها.

الإبداعية الجماعية الإسرائيلية في المجال الأمني تأتي من الاحتكاك الدائم لمعظم الإسرائيليين مع السكان المعرَّفين كمعادين. حالة القتال على نار هادئة التي ترتفع أحيانًا تُحدث لقاءً بين عناصر إسرائيلية مختلفة: رامبو محلي مع عبقري حواسيب، وذو يد من ذهب ومخترعون. في حالة السلام ستقل فرص لقائهم.

المس بالحياة المهنية الخاصة

صيانة الاحتلال وعدم السلام تُشغّل مئات آلاف الإسرائيليين: نحو ٧٠ ألف نسمة يعملون في الصناعة الأمنية. كل سنة عشرات الآلاف ينهون الخدمة العسكرية، وهم

---

(١) كوبي نيف، دولة واحدة وسجنان، معاريف، ٩/ ٢/ ٢٠٠٩.

حاصلون على الخبرات الخاصة أو المهنة المطلوبة المضافة. بالنسبة للآلاف تصبح هذه هي المهنة الأساس: العسكرية الدائمة، سلك المخابرات، المستشارون في الخارج، المحاربون المرتزقة، تجار السلاح. وبالتالي، فإن السلام يعرض للخطر هذه الحياة المهنية والمستقبل المهني لشريحة إسرائيلية هامة ومعتبرة لها تأثير كبير على الحكومات.

المس بجودة الحياة

اتفاق السلام يفترض توزيعًا متساويًا لمصادر المياه في البلاد بأسرها ـ من النهر حتى البحر ـ بين اليهود والفلسطينيين، وذلك دون صلة بتحلية مياه البحر وتقنيات التوفير. ومنذ الآن، من الصعب على الإسرائيليين أن يعتادوا على الانضباط في استخدام المياه. من غير الصعب التخمين لمدى الصدمة التي سيحدثها للإسرائيليين التقليص في استهلاك المياه كثمرة للتوزيع المتساوي.

المس بالرفاه

المستوطنات المزدهرة ـ بالتوازي مع تقليص دولة الرفاه ـ تعرض على الناس من الحاضرة اليهودية ما لا يسمح به راتبهم الحصول عليه في نطاق دولة إسرائيل السيادية في حدود ٤ يونيو (حزيران): أرض زهيدة الثمن، ومنطقة واسعة من الشقق، وامتيازات ودعم حكومي، ومجال واسع، وبنية تحتية من الطرقات الفائقة، وجهاز تعليمي مدعوم.

كما أن السلام سيُخفض ـ إن لم يُخفِ ـ مفعول الذريعة الأمنية للتمييز ضد مواطني إسرائيل من عرب ٤٨ والقدس الشرقية. من اعتاد على العيش كصاحب حقوق زائدة في نظام يقوم على أساس التمييز العرقي، يرى في إلغائه تهديدًا لرفاهيته»[1].

المفاوضات الوهمية

تقول الكاتبة الإسرائيلية عميرة هاس: «ممثلو منظمة تحرير فلسطين والسلطة الأبديون: محمود عباس وأحمد قريع وصائب عريقات، يواصلون رغم المعارضة الداخلية المشاركة في هذه المفاوضات الوهمية. اللجنة المركزية لحركة فتح نشرت في ختام جلسة مع محمود

(١) عميرة هاس، السلام غير مجزٍ، هاآرتس، ١١/ ٥/ ٢٠٠٩.

عباس، تحذيرًا من تدمير المحادثات بسبب البناء في المستوطنات. ربما كان هذا تحذيرًا من أجل الاستهلاك الداخلي فقط. في إسرائيل، تعاملوا مع التحذير بعدم اهتمام لاعتقادهم أن مشاركة القادة الفلسطينيين في المفاوضات الوهمية هي الأمر الحاسم. أما بالنسبة للجمهور الفلسطيني، فقد اُعتبرت هذه التحذيرات فارغة خاوية.

ليست هناك طريقة للتنبؤ بكيفية تفسير الجمهور الفلسطيني لهذه التحذيرات في هذه الجولة، وهل سيعتبرها تلميحًا وإشارة لحقه بالعودة للانفجار غضبًا بسبب استمرار عملية استلابه وتجريده من أرضه ومستقبله»[1].

تفاوض من أجل التفاوض

إن ما تسعى إليه سلطة أوسلو هو مزيد من المفاوضات وتبادل الصور، حتى صار الجلوس مع الإسرائيليين هو شغلها الشاغل. أما متى يتحقق هذا السلام؟ وما هو الثمن المدفوع فيه؟ وما مدى إمكانية تحقيقه؟ وما هي الحقائق التي تفرضها إسرائيل على الأرض اليوم في ظل هذه المفاوضات ؟ فهي أسئلة بلا جواب. فالسلام باعتراف بارك نفسه «لن يتحقق قبل عام ٢٠٢٥ حسب تصور وزير الخارجية ليبرمان، أو عام ٢٠٢٨ حسب رأيه هو»[2].

نحن الآن في ٢٠٠٩، أي أن بيننا وبين حلم السلام الموعود طبقًا لرؤية ليبرمان ستة عشر عامًا، وحسب رؤية باراك تسعة عشر عامًا. فكم سيتبقى من الأراضي الفلسطينية في ذلك التاريخ خاصة إذا علمنا أن الاستيطان في الضفة والقدس ينمو بمعدل ٥,٥٪ سنويًّا طبقًا لما أورده مكتب تنسيق الشئون الإنسانية[3]، أي بمتوالية عددية بسيطة سيتضاعف الاستيطان في الضفة الغربية في أقل من عقدين من الزمان.

التقارير الدولية تفضح تيار أوسلو

هذه المفاوضات الوهمية تقدم ستارًا فلسطينيًّا لما تقوم به إسرائيل من تكريس للاحتلال،

---

(١) عميرة هاس، حق الانفجار غضبًا، هاآرتس، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٢) ناحوم برنياع وشمعون شيفر، مقابلة مع وزير الدفاع إيهود باراك، يديعوت، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٣) مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، تفتيت الضفة الغربية، عرض تقديمي، الشريحة الخامسة، أغسطس (آب)، ٢٠٠٧.

وعزل للقدس، وتهويد للمدينة المقدسة، وقضم للمزيد من الأراضي الفلسطينية، وتكريس لسياسة الأمر الواقع. إن ما يحدث في القدس والضفة اليوم هو نكبة جديدة بكل المقاييس:

نداء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»

أصدرت «الأونروا» نداءً طارئًا عام ٢٠٠٩ يتحدث عن أوضاع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. هذا النداء هو شهادة دولية لا يمكن التشكيك فيها، شهادة تفضح الاحتلال والسائرين في ركابه تحت مسمى المفاوضات، وتبين فشل خيار السلام الذي ساءت فيه الأوضاع على الأرض بشدة، يقول نداء الأونروا: «الفلسطينيون في الضفة الغربية لا يزالون يواجهون قيودًا شديدة على الحركة، عدد الحواجز في تزايد مستمر، تسارع توسيع المستوطنات والبنية التحتية المرتبطة بها، واستمرار بناء الجدار الذي ينتهك القانون الدولي:

- ما مجموعه ٤٠٪ من الضفة الغربية استولت عليها البنية التحتية الإسرائيلية، وحُرم منها الفلسطينيون تمامًا.
- التجمعات والمناطق الفلسطينية تم تجزئتها وعزلها. الانتقال من وإلى وبين المراكز السكانية الرئيسية بما فيها القدس الشرقية بات أكثر صعوبة.
- نقاط التفتيش زادت من ٥٦٩ في بداية ٢٠٠٨ إلى ٦٣٠ في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٨، هذا عدا نقاط التفتيش العشوائية أو الطيارة التي يقدر عددها بثمانين نقطة تفتيش في الأسبوع.
- وعلى الرغم من تجديد الالتزامات في مؤتمر أنابوليس بتجميد الاستيطان، وتفكيك المستوطنات التي بُنيت منذ ٢٠٠١، فلقد تسارع بناء الوحدات السكنية في الاثني عشر شهرًا الماضية. وطبقًا لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإنه يتوقع لمعدلات النمو السكاني في المستوطنات أن تكون ثلاثة أضعاف أعلى من إسرائيل»[1].

هذا غيض من فيض من التقرير المكون من ثمان وثلاثين صفحة، كل صفحة منه هي إدانة للاحتلال، وإدانة لخيار السلام، وصفعة على وجوهنا جميعًا إن لم تتحرك الأمة تحركًا فعالًا لدعم خيار المقاومة باعتباره السبيل الوحيد لردع الاحتلال ووقف مخططاته.

---

(١) الأونروا، النداء الطارئ لعام ٢٠٠٩، ص ٨.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرًا يحمل عنوانًا مؤلـمًـا «نكران الكرامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، ختمه بهذه العبارات المؤلمة: «تداس كرامة الفلسطينيين بالأقدام يومًا بعد يوم في الضفة الغربية وغزة. وتنطوي الإجراءات الأمنية الصارمة التي تفرضها إسرائيل على تكاليف إنسانية باهظة، فهي تترك للذين يعيشون تحت الاحتلال ما يكفي للبقاء على قيد الحياة، ولكن ليس ما فيه الكفاية للحياة حياة عادية كريمة»[١].

مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة

يكشف تقرير مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة عن حجم النكبة التي تجري على الأرض في القدس والضفة الغربية. ففي تقرير للمكتب عن بيت لحم: «تتألف محافظة بيت لحم مما يقارب ٦٦٠ كيلومترًا مربعًا. وبعد أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي، فقط نسبة تقارب ١٣٪ من أراضي محافظة بيت لحم هي في متناول يد الفلسطينيين وجزء كبير منها مقطع الأوصال. بالإضافة إلى ذلك، حدث تقليص شديد في إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية.

وفقًا لاتفاقات أوسلو، تم ترسيم الضفة الغربية لثلاث مناطق إدارية: أ، ب، ج. ما يقارب ٦٦ ٪ من محافظة بيت لحم مخصصة كمنطقة ج، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية والسلطة على التخطيط والبناء. وإلى اليوم، نادرًا ما تمنح تصاريح للبناء الفلسطيني. تشمل المنطقة ج قطعًا واسعة من الأراضي شرقي محافظة بيت لحم، والتي تم تخصيصها كمناطق عسكرية، ومناطق لإطلاق النار، ومحميات طبيعية يُحظر ويُقيَد دخول الفلسطينيين إليها أو استخدامها. تحد هذه القيود الإدارية على نحو كبير من التوسع السكاني والصناعي نحو الشرق والجنوب الشرقي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم العقبات التي يضعها الجيش الإسرائيلي أمام الحركة الفلسطينية، مثل الحواجز والسواتر الترابية وغيرها، تقع أيضًا في المنطقة ج»[٢].

---

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نكران الكرامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٧، ص ٨.

(٢) مكتب تنسيق الشئون الإنسانية OCHA، الحيز الآخذ بالانكماش في محافظة بيت لحم، مايو (آيار) ٢٠٠٩، موقع مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، ص ٤.

أما القدس الشريف، ففي تقرير آخر للمكتب عن القدس الشرقية، نجد أن نفس نسبة الـ ١٣٪ المخصصة للفلسطينيين في بيت لحم، هي نفسها المخصصة لفلسطينيي القدس الشرقية. فمن بين ٧٠,٥ كم مربع هي مساحة القدس الشرقية لا يوجد منها إلا ٩,٢ كم مربع فقط مخصصة للإعمار الفلسطيني مع العلم أن جزءًا كبيرًا من هذه المساحة مكتظ أصلًا، وحتى في هذه المناطق يواجه الفلسطينيون صعوبات من شأنها أن تحول دون إمكانية الحصول على رخص البناء اللازمة[1].

* * *

(١) مكتب تنسيق الشئون الإنسانية OCHA، أزمة التخطيط في القدس الشرقية، أبريل (نيسان) ٢٠٠٩، موقع مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، ص ٨.

الفصل الخامس

كيف فاقمت أمريكا معاناة الفلسطينيين؟

تحت هذا العنوان، أعد كل من نورمان أولسن[1] وابنه ماثيو أولسن[2] مقالًا مهمًّا، يكشفان فيه حقيقة ما جرى في غزة، والحصار الجائر، وحقيقة الفلتان الأمني الذي أدى إلى الحسم العسكري في غزة، والدور الأمريكي القذر ودور سلطة أوسلو في صنع مأساة غزة واستمرارها. قال الكاتبان: «يتعلم مليون ونصف المليون فلسطيني اليوم وبطريقة صعبة جدًّا أن الديمقراطية ليست بالأمر الطيب إذا ما اخترت التصويت للمرشح الخطأ. فقد قاموا في عام ٢٠٠٦ بانتخاب حماس في حين كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان منهم إعلان التأييد لفتح التي تعتبرانها معتدلة. وكان من نتيجة ذلك أن يتحمل الغزيون ثلاث سنوات من الحصار، والنقص الحاد في الغذاء والحاجات الأساسية، والانهيار الاقتصادي التام.

أفكار الوزيرة رايس[3]

حماس لم تطالب قط بالانتخابات التي جاءت بها إلى السلطة. فتلك الانتخابات كانت

(١) عمل ٢٦ عامًا في خدمة الخارجية الأمريكية بما في ذلك ٤ سنوات في قطاع غزة، و٤ سنوات كمستشار للشئون السياسية في السفارة الأمريكية لدى تل أبيب.

(٢) مدير منظمة إكسبلورر كوربس غير الحكومية، وهي منظمة وليدة توظف التعليم في المحيط الخارجي وبرامج الشباب لتسهيل تحقيق السلام بين الشباب، إضافة إلى قيامها بعدد من المشاريع في قطاع غزة.

(٣) العناوين الفرعية في هذا الفصل ليست في المقال الأصلي، وإنما قمت بوضعها لإبراز الأفكار الواردة في هذا المقال المهم.

من بنات أفكار الوزيرة رايس وموظفيها الذين قرروا على ما يبدو أن بوسعهم سوق الفلسطينيين إلى تأييد محمود عباس الأكثر اعتدالاً وحركة فتح التي يرأسها من خلال حملة تسويقية أرادوها أن تقف بوجه شعبية حماس المتصاعدة، في وقت كانت رايس وطاقمها يتجاهلان فيه بناء المستوطنات الإسرائيلية وعمليات مصادرة الأراضي، وتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات منعزلة.

أمريكا تمول فتح

ساهم موظفو وزارة الخارجية الأمريكية في تمويل حملة فتح الانتخابية وتنظيمها. وكان لهم صوتهم حتى في اختيار لون الستارة وراء المنصة التي كان من المقرر لعباس أن يعلن منها الفوز في الانتخابات. وقد شرح مستشار يعمل لحساب وكالة التنمية الدولية الأمريكية لجمهور من الموظفين غير المصدقين لما يسمعونه في السفارة الأمريكية في تل أبيب بأنه سوف يمول ويدير جوانب من الحملة من دون أن يترك أية بصمة إصبع أمريكية.

خطة القضاء على حماس

في تلك الأثناء كانت الفرق التابعة للوكالة المذكورة تجتهد في تنفيذ مشاريع يمكن أن يدعي عباس الفضل في تنفيذها. وما أن يتم ترسيخ فتح من خلال هذا البرنامج السياسي السري، حتى تقوم المليشيا التي تبنيها واشنطن لأمير الحرب محمد دحلان بالقضاء على حماس عسكريًا.

دعم الحصار الإسرائيلي

لم يكن لثقة الأمريكيين حدود. لكن الفلسطينيين لم يبتلعوا الطعم. ويقال إن الوزيرة رايس فقدت صوابها عندما سمعت بخبر فوز حماس. لكن ذلك لم يمنعها من الشروع في الرد السريع. فقد أصرت على الفور على أن تقوم الرباعية ـ التي تضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا ـ بحظر كل أنواع العلاقات مع حماس ودعم الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على غزة.

مليشيات دحلان الأمريكية

في الوقت نفسه، وسع الفريق العسكري الأمريكي جهوده لبناء الميليشيا التي يقودها دحلان. واعتبر الرئيس بوش أن دحلان هو رجلنا. لكن أزلام دحلان تحركوا قبل الأوان، فراحوا يطوفون في غزة مطالبين بالإتاوات من أصحاب المصالح والأفراد، وأقاموا حواجز التفتيش لتحصيل الرشا، وأرهبوا معارضي دحلان داخل تنظيمات فتح، وهاجموا أفراد حماس. أخيرًا، وفي منتصف عام ٢٠٠٧، وبمواجهة الفوضى المتزايدة والوجود المحسوس للمُليشيا المدعومة أمريكيًّا، قامت حماس بتسديد الضربة الأولى واستأصلت العصابات الفتحاوية، وأمنّت السيطرة على كامل قطاع غزة، وأقامت نظامًا مدنيًّا.

دعم سياسة العقاب الجماعي

بعد خيبة مساعيها، عمدت الولايات المتحدة على ما يزيد على العام إلى تقديم الدعم الصارم للحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وسياسة العقاب الجماعي التي يخضع لها سكانها البالغ تعدادهم مليونًا ونصف المليون نسمة.

شهدت فترة التهدئة الأخيرة التي استمرت ستة أشهر توقفًا شبه تام لإطلاق الصواريخ على إسرائيل وهدوءًا على طول الحدود، لكن الحصار الاقتصادي ازداد ضراوة.

انهار اقتصاد غزة خصوصًا وأن السكان الذين شُردوا منذ عقود من منازلهم ومزارعهم يعتمدون بشكل متزايد على المساعدات الغذائية التي يحصلون عليها من حماس والأمم المتحدة. وتعبر الولايات المتحدة عن صدمتها نتيجة لجوء الغزيّين إلى استخدام أنفاق التهريب للبقاء على قيد الحياة بدلًا من تقبلهم السلبي للمعاناة التي يفرضها عليهم الحصار، فماذا ترانا نتوقع من الأمريكيين لو أنهم وُضعوا في ظروف مشابهة؟!

فشل المخططات الأمريكية الذكية

لم يتمكن فلسطينيونا الطيبون المدعومون أمريكيًّا من التغلب على الفلسطينيين السيئين تمامًا كما لم يتمكن عملاء واشنطن اللبنانيون من التغلب على حزب الله رغم الموت والمعاناة التي جلبتها الحرب مع إسرائيل عام ٢٠٠٦.

وها هو عباس يجلس عديم النفع في رام الله، ويواصل الإسرائيليون بناء المستوطنات وإلقاء اللوم على إيران، ونحن نزداد بُعدًا عن السلام.

لن يكون للمخططات الأمريكية الذكية ـ كما أثبتت التجربة على مدى عقود ـ أن تكيف الفلسطينيين لرغبات أمريكا وإسرائيل. ولحين البدء في الحديث عن القضايا الحقيقية، سيظل الفلسطينيون والإسرائيليون في الأقبية»[1].

* * *

(١) نورمان أولسن، كيف فاقمت أمريكا معاناة الفلسطينيين، كريستيان ساينس مونيتور، ترجمة أمل الشرقي، جريدة العرب اليوم، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٩. ونشرته أيضًا جريدة الوطن القطرية بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠٠٩ تحت عنوان: معاقبة الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديمقراطي.

الفصل السادس

هل المقاومة هي سبب معاناة الشعب الفلسطيني؟

للأسف الشديد، دأبت بعض الأبواق الإعلامية العربية وبعض الساسة والزعماء العرب على اتهام المقاومة بأنها السبب في استفزاز هذا العدو المجرم، وإيقاد نار حرب اكتوى بها المدنيون في قطاع غزة، بدون أن تكون لديها القدرة على التصدي لهذا العدو.

هذه الفرية ما كان ينبغي لها أن تثار في وقت تنهمر فيه على الفلسطينيين أمطار النار، وتصليهم إسرائيل بكل ما هو جديد وفتاك في ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإليهم الرد من المفوضين الدوليين، ومن الصحافة الإسرائيلية ذاتها:

شهادة ريتشارد فالك

هذه الشهادة شهادة دولية غير منحازة على الأقل للشعب الفلسطيني، فصاحبها يهودي الديانة أمريكي الجنسية. يقول الرجل:

• «فيما يتعلق بحماية المجتمع الإسرائيلي من الصواريخ الفلسطينية، فإن الهدنة التي بدأت في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ كانت أداة فعالة لتحقيق هذا الهدف. لقد كان معدل إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون تقريبًا صفرًا، واستمر طيلة أربعة أشهر كاملة تقريبًا»[١].

(١) ريتشارد فالك، وضع حقوق الإنسان في فلسطين والمناطق العربية المحتلة الأخرى، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ١١/ ٢/ ٢٠٠٩، ص ٩.

• «بدراسة الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، نجد أن ٧٩٪ من حوادث العنف التفاعلي كانت إسرائيل هي التي تخرق فترات الهدوء. وكان إلغاء التهدئة ردًّا على العنف الإسرائيلي»[١].

• «انهيار الهدنة يتبع سلسلة من الحوادث. في ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) قتلت، إسرائيل فلسطينيًّا في غزة. مدافع هاون أُطلقت من غزة للانتقام. وبعد ذلك، شُنت غارة جوية إسرائيلية قُتل فيها ستة فلسطينيين آخرين في غزة. بعبارة أخرى، فإن انهيار وقف إطلاق النار يبدو أنه قد تم أساسًا نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية»[٢].

ويخلص فالك في تقريره إلى النتائج الهامة التالية التي تعد في ذاتها ردًّا وافيًا مفحمًا على من يلقون التهم جزافًا:

• «الهدنة المؤقتة كانت ناجحة في وقف العنف المتبادل والخسائر في الجانبين.

• الفلسطينيون التزموا بها مع استثناءات قليلة كانت تقريبا رد فعل للعنف الآخر؛ بينما فشلت إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها بفك الحصار.

• قادة حماس يبدون جاهزين للعودة إلى الهدنة المصحوبة بفك الحصار»[٣].

شهادة كارين «أبو زيد»

تقول كارين أبو زيد المفوض العام للأونروا: «لقد شهدت معاناة وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم بالجملة على مدى الثماني سنوات الماضية. ولقد شهدت انهيار وظائف الحكم الفلسطيني التي استثمر فيها المجتمع الدولي بقوة منذ عملية أوسلو. في غزة اليوم، فإن مليونًا ونصف المليون فلسطيني من بينهم ٧٥٠ ألف طفل يعيشون في فقر مدقع قسري وعزلة كاملة عن العالم الخارجي في ظروف تسخر من مقومات رئيسية للقانون الدولي»[٤].

غزة في حالة حصار دائم منذ عام ١٩٩١

تقول عميرة هاس: «ما يسمح بالعربدة العسكرية الإسرائيلية ـ والتي الكلمات المناسبة

(١) المصدر السابق، ص:٩.
(٢) المصدر السابق، ص:٩.
(٣) المصدر السابق، ص:١٠.
(٤) كارين أبو زيد، مقدمة نداء الطوارئ لعام ٢٠٠٩، الأونروا، ص ٣.

لوصفها لا توجد في القاموس الذي في يدي ـ هو المسيرة التدريجية لعزل غزة. القطيعة جعلت الغزيين مواضيع مبسطة، عديمي الاسم والعنوان باستثناء عنوان مسلحيهم، عديمي التاريخ باستثناء التواريخ التي يقررها لهم رجال المخابرات الإسرائيليين. فالحصار لم يبدأ عندما سيطرت حماس على أجهزة الأمن في القطاع، ولا عندما أُسر جلعاد شاليط، ولا عندما أُنتخبت حماس في انتخابات ديمقراطية. الحصار بدأ في ١٩٩١، قبل العمليات الانتحارية، ومنذئذ تطور فقط حتى ذروته في عام ٢٠٠٥»[١].

إذا كانت المقاومة هي السبب فلماذا تعاني الضفة ؟

إذا افترضنا جدلًا أن المقاومة هي سبب معاناة غزة، فلماذا إذن تعيش الضفة الغربية في حال بائسة وظروف إنسانية سيئة ؟!، وماذا الذي استطاعت أن تصنعه لهم سلطة عباس اللاهثة وراء سراب السلام، والقامعة للمقاومة، والمانعة لأي فعل مقاوم ؟! تقول كارين أبو زيد: «في الضفة الغربية، لا تزال تجزئة الأراضي والمجتمعات الفلسطينية مستمرة؛ مما يخنق الإنتاج الاقتصادي وفرصه في الانتعاش»[٢].

«لقد مر عام على مؤتمر أنابوليس نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٧، والذي أعلنت فيه الحكومة الإسرائيلية ومنظمة تحرير فلسطين عن إبرام اتفاق سلام شامل بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، ولكن الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت في ضائقة شديدة. قطاع غزة يخضع لحصار محكم، والفقر والبطالة عند مستويات لم يسبق لها مثيل، واعتماد آخذ في التعمق على المساعدات. وفي الضفة الغربية، فلقد تم تكثيف نظام الإغلاق الإسرائيلي المعقد»[٣].

ومع غياب المقاومة المسلحة في الضفة نتيجة للحصار الشديد المفروض عليها من قبل سلطة عباس، فلقد ازداد عنف الاحتلال وجرائم مستوطنيه، يقول النداء الطارئ للأونروا:

- «ما بين يناير وأكتوبر ٢٠٠٨، قُتل ٤٣٣ فلسطينيًا في مواجهات عنيفة مباشرة بين

(١) عميرة هاس، التاريخ لم يبدأ مع القسام، هاآرتس، ١٤/ ١/ ٢٠٠٩.
(٢) كارين أبو زيد، مصدر سابق، ص ٣.
(٣) النداء الطارئ للأونروا ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٤.

الفلسطينيين والإسرائيليين، بينهم ثمانون طفلًا، مقارنة بـ ٣٠٤ من القتلى الفلسطينيين في الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٧. وأصيب ٢٠٠٩ فلسطينيين بينهم ٤٧٨ طفلًا بزيادة ٢٧٪ عن الفترة المماثلة في ٢٠٠٧. ٥٨٪ من المصابين كانوا في الضفة.

● زاد المتوسط الشهري لحوادث عنف المستوطنين من ٢٠ حادثة شهريًا في ٢٠٠٦ إلى ٢٤ حادثة شهريًا في ٢٠٠٧ إلى ٣٨ حادثة شهريًا في ٢٠٠٨. وبنهاية أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨، سجلت الأونروا حوادث عنف المستوطنين أكثر من أي عام آخر منذ ٢٠٠١.

● هناك نمط متزايد من النزوح الداخلي بسبب بناء الجدار العازل، وتوسيع المستوطنات، وهدم المنازل، وأوامر الإخلاء، وقيود تصاريح البناء. وأكثر المتضررين والمعرضين للخطر في ذلك هم سكان المنطقة ج والقدس الشرقية.

● هناك أوامر هدم لثلاثة آلاف مبنى فلسطيني، وهناك عشرة تجمعات سكانية عرضة للتشريد الكامل. ولقد استمر الهدم في القدس الشرقية على مدار عام ٢٠٠٨»[١].

* * *

(١) المصدر السابق، ص ١١، ١٢.

الفصل السابع

إذا الشعب يومًا أراد الحياة

على الرغم من هذا الوضع المأساوي الذي يعيشه قطاع غزة، إلا أنه يقدم للأمة درسًا في البسالة والصمود، والتمسك بالأرض والثوابت، وتحدي الحصار، والاستهزاء بسياط الجلادين، وصياغة حياة نفتقد نحن إلى الكثير من معانيها وطموحاتها.

هذه هي غزة أرض العزة

تقدم عميرة هاس صورة عن الحياة في غزة تحت الحصار، فتقول: «في غزة إذا لم تنقطع الكهرباء عن أحياء بأكملها، لا يتمكن الماء من الوصول إلى الطوابق العلوية. وتنفد إمدادات الغاز من السوق. إذا كان هناك مولد كهرباء فسرعان ما يتعطل شيء صغير فيه ولا يمكن إصلاحه؛ لأن إسرائيل تحظر إدخال قطع الغيار. إذا استطاعوا جمع المال من أجل شراء مولد مهرب عبر الأنفاق ـ ثلاثة أضعاف السعر الأصلي ـ فإن ذلك يكون على حساب دروس الإنجليزية، وزيارة الطبيب.

غزة التي فرغت المخازن فيها، غزة هذه تمتلك القدرة على إطلاق الدُّعابات في كل وضع، والإهانة والذل الذي يصل إلى البكاء. الماء مفقود منذ ثلاثة أو أربعة أيام، ومع ذلك يخرج الأولاد للمدارس نظيفين مرتبين.

غزة هي شارع ناصر الطويل المغلق أمام الحركة منذ أكثر من سنة، والأسفلت العكر

والمطبات المليئة بالرمل؛ لأن إسرائيل حظرت إدخال المواد الخام اللازمة للبناء. السلطات هناك توقفت عن ترميم هذا الشارع المركزي نتيجة لذلك، وهو محور الوصول المركزي لثلاثة مستشفيات تفتقد للتجهيزات الطبية.

غزة هذه هي أيضًا غزة التي يشعر فيها الأهل بالثقة والأمان لترك أولادهم وحدهم في البيت، وللعب بعيدًا عن البيت، أو السفر وحدهم للجدة البعيدة في مخيم جباليا للاجئين عبر الشوارع الموازية لشارع ناصر.

غزة هي أيضًا حرص شرطة «حماس» على إعادة ممتلكات مسروقة لأصحابها حتى من قبل التبليغ عن السرقة.

غزة هي الحالمون بالرحيل منها، وأولئك الذين توجهوا قبل سنوات للدراسة والعمل ويحنون إليها.

غزة هي من لا يستطيعون العودة لعائلاتهم الموجودة فيها حتى إذا نجحوا مرة في إيجاد ثغرة في المعابر التي تغلقها إسرائيل. هم سيبقون مسجونين هنا، وسيكون عليهم أن يتنازلوا عن حرية الحركة وحرية الاختيار تمامًا»[1].

حب عبر الأنفاق

وينقل لنا أولريك بوتز مراسل دير شبيجل الألمانية صورة مأساوية وتراجيديا إنسانية، ولكنها مفعمة بالأمل والحياة، ورسالة في تحدي الاحتلال وأعوان الاحتلال، فيقول: «هو يعيش في قطاع غزة، وهي تعيش في الضفة الغربية. ظهر في بادئ الأمر أن الحصار الإسرائيلي سوف يمنع زواجهما. بعدها قامت ميّ بالمخاطرة بحياتها والزحف خلال نفق تهريب إلى داخل غزة وانضمت إلى محمد، وهما الآن يواجهان معًا مستقبلًا غامضًا.

تلقف محمد عروسَه التي كانت تبدو وكأنها خرجت من قبر مليء بالتراب. لقد قضى ساعة كاملة وهو جالس متوترًا بالقرب من حفرة كبيرة في الأرض في قطاع غزة، بينما كانت ميّ تزحف باتجاه الخلف خلال النفق، مغلقةً عينيها بإحكام بسبب الرمال التي تتناثر من السقف. وقد أدركت ميّ منذ البداية أن هذه العملية الخطيرة قد تكلفها حياتها.

(١) عميرة هاس، غزة بؤس من جهة وروح دُعابة من جهة أخرى، هاآرتس، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨.

كان محمد صادقًا معها عندما أخبرها عن المخاطر التي ستواجهها. هناك المصريون الذين يحاولون قطعَ الأنفاق من خلال رمي القنابل. إضافةً إلى قذائف القوات الإسرائيلية الجوية التي تقصف الحدود المشتركة مع مصر بشكل متقطع. أضف إلى ذلك خطرَ إمكانية انهيار النفق بكل بساطة. تقول ميّ: «كنت أعرف أنني قد أُدفَن حيةً في أية لحظة». أما محمد، فيقول: «كنتُ مصدومًا، شعرتُ بالسوء لأنها مرت بهذه المحنة من أجلي».

كانت الخطبةُ على الإنترنت ذاتَ مساء، حيثُ اجتمعت العشيرة كلها في شقة عائلة محمد المتواضعة في مخيم النصيرات للنازحين في قطاع غزة. كان عشرة من أعضاء العائلة جالسين قُبالةَ أغلى ما يملكون: الكمبيوتر مع كاميرا الويب والذي أبقاهم على تواصل مع أقربائهم في الضفة الغربية. كان محمد ممسكًا بالفأرة متوردَ الوجه، و ظهرت قريبتُه ميّ على الشاشة مُحاطةً بأقاربها. يُمسك الآباء بزمام الحديث: «هل أنتما مُوافقان ؟» سألوا، محمد وميّ، ابتسما لبعضهما خلال الكاميرا، وأومآ برأسَيهما، و غمرَ الفرحُ العائلتين.

استقلت ميّ وأمها سيارة أجرة إلى الأردن ثم سافرتا إلى مصر. ثم كان على مي أن تودع أمها على الجانب المصري من الحدود مع غزة. لم تكن مي تعرف إن كان بإمكانها رؤية عائلتها مجددًا. تطلب الأمر من ميّ أن تقطع أربعة أيام وآلاف الكيلومترات لتسافر من الرملة إلى غزة. «بعد خطبتنا خلال الإنترنت، تقدمت بطلب للإسرائيليين خمس مرات، من أجل السماح لي بأن أنضم لميّ في الضفة الغربية، و كان هذا كله دون طائل»، لذا اتفقا أن تأتي ميّ إلى محمد. تقول مي: «توفي أبي قبل أربعة أسابيع من سفري، والآن فقدت أمي ابنتها الوحيدة»[1].

مديرية الأنفاق

«روافع الضغط الاقتصادية التي تمارسها إسرائيل على القطاع من خلال الإغلاق والتقييد لدخول بضائع آخذة في الضعف، وإن الفلسطينيين يجدون اليوم في مصر مصادر بديلة لتوريد الطاقة والبضائع.

من خلال أنابيب بُنيت في الأنفاق تحت محور فيلادلفيا يتدفق السولار إلى قطاع غزة في كل يوم، بحيث إن الفلسطينيين في القطاع لم يعودوا متعلقين بالسولار الإسرائيلي باهظ الثمن، والذي فضله الوحيد في جودة تصفيته.

(١) أولريك بوتز، قصة حب من غزة: العروس التي زحفت خلال النفق، دير شبيجل، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

منذ بداية التهدئة أخذت سلطات حماس الأمور في أيديها. فقد سيطرت على الأنفاق وأعلنت عن إقامة مديرية الأنفاق، وبدأت تبني أنابيب وناقلات وقود. يبدو أن الضغط الاقتصادي لم يعد يشكل رافعة ناجعة كما يعتقدون في إسرائيل»[1]. كان هذا قبل بناء الجدار الفولاذي على الحدود مع غزة، والله وحده يعلم كيف سيعيش القطاع مع اكتمال هذا الجدار وإحكام الحصار على القطاع الصامد.

* * *

(١) يديعوت، روافع الضغوط الاقتصادية التي تمارسها إسرائيل على قطاع غزة آخذة في الضعف، ٢٠٠٨/١١/٩.